

الأجهزة العليا للرقابة تدقق جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030¹

أوغستين كوبيك، مستشار رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا
بياتا بوسياك-نوك، المستشار الاقتصادي، دائرة الإدارة العامة
مارزينا راجشوسكا، المستشار الفني، دائرة الإدارة العامة، الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء البالغ عددهم 193 عضو خطة 2030

تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة² 2030 التي اعتمدها الأمم المتحدة هي برنامج عمل يحدد نموذج التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

أن التنمية المستدامة عباره عن عمليه تحول تضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التقليل من فرص التنمية المتاحة للأجيال القادمة، من بين أمور أخرى بسبب الأنشطة المتكاملة في مجال الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والبيئية. تم نشر هذا الإدراك لقضية التنمية المستدامة في تقرير جرو هارلم برونتلاند للجنة العالمية للبيئة والتنمية، بعنوان "مستقبلنا المشترك"³.

تقر خطة 2030 (المادة 21) بمسؤولية كل دولة عن تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية واحترام السياسات الوطنية وأولويات التنمية. وينبغي على الدول الأعضاء على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة أن تسعى إلى تنفيذ الخطة ضمن السياسة الوطنية، وكذلك على الصعيد الإقليمي والعالمي فيما يتعلق بمعاييرها وأولوياتها الداخلية مع مراعاة السمات المحددة لاقتصادها، والحقائق الوطنية المختلفة، وإمكانيات ومستويات التنمية. وهناك أيضاً إجراءات للمتابعة و المراجعة في الخطة، ستنجح رصد التقدم المحرز في تنفيذ النتائج وضمان المساءلة تجاه المواطنين. وتتضمن الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة.

1 أطلقت مبادرة تنمية الإنترنت بالتعاون مع لجنة تبادل المعرفة التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وأداره الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، وشركاء آخرين، برنامجاً لتنمية القدرات بشأن "تدقيق أهداف التنمية المستدامة" في عام 2016. يعد هذا البرنامج مساهمة في جهود الإنترنت لدعم مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في أهداف التنمية المستدامة. الهدف الرئيسي من البرنامج هو دعم الأجهزة العليا للرقابة لإجراء عمليات تدقيق عالية الجودة لأهداف التنمية المستدامة. تتضمن استراتيجية تنفيذ البرنامج الدعم ورفع الوعي، تدقيق الأداء التعاوني لجاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، موجز لنتائج التدقيق والدروس المستفادة، مجموعة من الممارسات وتطوير دورة تدريبية واسعة النطاق مفتوحة على الإنترنت (MOOC) على أهداف التنمية المستدامة. كجزء من التدقيق التعاوني، يقدم فرق الجهاز الأعلى للرقابة الدعم المختلط من خلال التعلم الإلكتروني، والدعم عبر الإنترنت، وزيارات الدعم في الموقع، والتدريب الشخصي، والتعليقات والمراجعة من قبل النظراء والخبراء. ويوفر النموذج أيضاً آلية لضمان الجودة وذلك لضمان إجراء التدقيق وفقاً لمعايير تدقيق الأداء المعمول بها (أي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة). يلتزم كل جهاز بإدراج التدقيق في خطته السنوية وإصدار تقرير وفقاً للمتطلبات القانونية المعمول بها. تعتبر عمليات التدقيق هذه واحدة من الردود الأولى للأجهزة العليا للرقابة في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها من خلال توفير رقابة مستقلة على جهود الحكومة في التنفيذ المبكر لأهداف التنمية المستدامة. ويشارك حالياً أكثر من 70 جهاز رقابي من ستة من مناطق الإنترنت في التدقيق التعاوني. من المتوقع انضمام الأجهزة العليا للرقابة من المنطقة الناطقة باللغة العربية إلى البرنامج في عام 2019. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في تقرير الاجتماع حول "مساهمات الجهاز في خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة" (من 19 إلى 20 تموز 2018، نيويورك)، الذي شاركت في تنظيمه أداره الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومبادرة تنمية الإنترنت للتنمية المنشور على الموقع:

<http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN98666.pdf>

2 القرار A/RES/70/1 تحول عالمنا: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج 2030 للتنمية المستدامة خلال مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في 25 سبتمبر 2015.

3 تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك. الأمم المتحدة، 1987:

<http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>



تنفيذ خطة 2030 يتطلب تعاون ومشاركة الإدارة العليا للأجهزة العليا للرقابة بشكل كامل

من المقرر ان تنفذ الحكومة أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، في حين ان نشاط الاجهزة العليا للرقابة - الذي يتم تنفيذه ضمن صلاحياتها وأولوياتها - يركز على رصد كفيته وفاء السلطات العامة بالتزاماتها على الصعيد الوطني.

تشارك الاجهزة العليا للرقابة في رصد تنفيذ التقدم المحرز في تحقيق الخطة وفقاً للمعيار رقم (5130) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة "دور الاجهزة العليا للرقابة"⁴ ودعمه لتنفيذ الخطة من خلال تحديد المشاكل والممارسات الجيدة وفقاً للمعيار رقم (12) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة "قيمة ومنافع الاجهزة العليا للرقابة - إحداث تغيير في حياة المواطنين"⁵. بناءً على ما ذكر أعلاه، قامت للأجهزة العليا للرقابة في الربع الأول من عام 2018 بأجراء تدقيق جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030. وتم تنفيذه ضمن الإطار الدولي للتدقيق المشترك استناداً إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ونموذج ومنهجه واحدة وضعتها الإنتوساي.

تنفيذ خطة 2030 في بولندا

يصنف دستور جمهورية بولندا مبدأ التنمية المستدامة بين أهم مبادئ جمهوريه بولندا، ويلزم بتنفيذ هذا المفهوم. وفقاً للمادة (5) من الدستور "تحمي جمهورية بولندا استقلال وسلامة أراضيها وتضمن حريات وحقوق الأشخاص والمواطنين وأمن المواطنين وتحمي التراث الوطني وتضمن حماية البيئة الطبيعية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة" ووفقاً للمادة (74) تتبع السلطات العامة سياسات تضمن الأمن البيئي للأجيال الحالية والمقبلة، وحماية البيئة ستصبح من واجب السلطات العامة.

4 تقدم هذه الوثيقة لمحة عن مفهوم التنمية المستدامة، وتتضمن التوجيهات العملية للأجهزة العليا للرقابة حول كيفية دمج التنمية المستدامة في عمليات التدقيق. وتم نشره على الموقع:

<http://www.issai.org/issai-framework/4-auditing-guidelines.htm>

5 وفقاً للمعيار رقم (12) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، تعمل الاجهزة العليا للرقابة من أجل إضافة قيمة إلى المجتمع وإحداث تغيير في حياة المواطنين. وتم نشره على الموقع:

<http://www.intosai.org/issai-executive-summaries/detail/issai-12-the-value-and-benefits-of-supreme-audit-institutions-making-a-difference-to-the-lives-o.html>

6 دستور جمهورية بولندا تاريخ 2 نيسان 1997 (الجريدة الرسمية تاريخ 16 تموز 1997، رقم 78، البند 483).

أعلنت بولندا تنفيذ خطة 2030 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إنها مهمة تتطلب التعاون بين الإدارة بأكملها وجميع الأطراف المعنية. وينبغي ان يلي النموذج الجديد للتنمية المبين في استراتيجية التنمية المسؤولة⁷ التوقعات الواردة في الخطة. تولى وزير التنمية الاقتصادية الدور التنسيقي في تنفيذ اقتراحات خطة 2030 في بولندا و استمر بعده وزير المشاريع والتكنولوجيا⁸.

نتائج تدقيق خطة 2030 في بولندا

دقق المكتب الاعلى للتدقيق في بولندا فيما اذا كان نموذج التنمية الجديد في بولندا، المبين في استراتيجية التنمية المسؤولة، يلي التوقعات الواردة في خطة 2030 و كيفية استعداد الإدارة العامة لتنفيذ وتنسيق ورصد الخطة. وفي رأي المكتب الاعلى للتدقيق في بولندا، تم اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد الوطني، والتي يمكن ان تكفل إدماج أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 في سياسة التنمية الوطنية. وفي استراتيجية التنمية المسؤولة هناك أهداف إنمائية معتمدة تتفق مع أهداف التنمية المستدامة التي وافقت عليها الأمم المتحدة في الخطة. وتم بناء شراكة بين الإدارة الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الإدارة المشتركة لعمليات التنمية والتنفيذ المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تم اتخاذ إجراءات من أجل تحديد مؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتم دمج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المسؤولة مع الإطار المالي الوطني. وفي إطار الإعداد للهيكل المؤسسي للإدارة لتنفيذ الخطة في بولندا، تم تطبيق نهج كامل للحكومة ومبدأ أنه لن يتم التخلي عن أحد.

يعرض الرسم البياني للمعلومات نتائج التدقيق في لمحة: الأنشطة المنجزة والأنشطة قيد التنفيذ والأنشطة التي يجب متابعتها وتكثيفها⁹.



7 القرار رقم (8) الذي اتخذته مجلس الوزراء في 14 شباط 2017 بشأن اعتماد استراتيجية التنمية المسؤولة للفترة الممتدة حتى 2030 ، بما في ذلك المنظور الذي يصل إلى 2030 (الخطة الرئيسية 2017 البند 260). واستراتيجية التنمية المسؤولة متاحة على الموقع:

<https://www.mii.gov.pl/media/48672/SOR.pdf>

8 تقوم وزاره المشاريع والتكنولوجيا بتنسيق عملية تنفيذ خطة 2030 منذ 9 كانون الثاني 2018. وفي السابق، ومنذ 15 آذار 2016، كانت وزاره التنمية الاقتصادية هي المؤسسة التي تنسق سياسة التنمية الوطنية في عملية تنفيذ خطة 2030.

9 تقارير التدقيق الموجهة إلى وزير المشاريع والتكنولوجيا والي وزير الاستثمار والتنمية (باللغة البولندية) والتقارير النهائي عن جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 في بولندا (باللغة الإنجليزية) نشرت على الموقع الإلكتروني للمكتب الأعلى للتدقيق في بولندا:

<https://www.nik.gov.pl/aktualnosci/przekształcamy-nasz-swiat-dla-zrownowazonego-rozwoju.html>.

في تقارير التدقيق، حيث أوصى الجهات الخاضعة للرقابة بمواصلة وتكثيف إجراءاتها المتخذة من أجل ضمان تحقيق فعال و ملائم لأهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 على المدى البعيد، وقدم المكتب الأعلى للتدقيق في بولندا الملاحظات التالية:

1. يجب مواصلة وتكثيف أقامه شراكه اجتماعيه - مؤسسيه لتنفيذ خطة 2030 من أجل إدراج أوسع نطاق ممكن من أصحاب المصلحة الذين يمثلون بيانات مختلفة.
2. يجب تكثيف الترويج لخطة 2030 ونشر أهداف التنمية المستدامة في مختلف البيئات والفئات الاجتماعية، ولا سيما استغلال إمكانيه نشر المعلومات حول خطة 2030 علي المواقع الإلكترونية للوزارات والمكاتب.
3. ينبغي تكثيف عملية تكييف المؤشرات الوطنية مع قائمة المؤشرات التي اعتمدها الأمم المتحدة من أجل زيادة إمكانية قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وإجراء تقييم منظم لأداء الدولة على الساحة الدولية أيضاً.
4. يجب اجراء المزيد من المراجعات المنتظمة حول التقدم المحرز علي الصعيدين الوطني والمحلي (بعد المراجعة الطوعية المعلنة في 2018)، والتي يمكن ان تحقق قيمة عن طريق الحفاظ على الاهتمام المستمر بالتنمية المستدامة في المجتمع. ويمكن ان تشكل المراجعات المنهجية أساساً لتقديم توصيات بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات على مختلف المستويات، ويمكن ان تساهم إسهاماً كبيراً في التنفيذ الفعال لخطة 2030 لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
5. يجب تكثيف الأنشطة الإعلامية المتعلقة بالخيارات المقدمة للمدن المتوسطة الحجم التي تفقد وظائفها الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تحفيز الاهتمام بالمدن في التخطيط وتقديم الطلبات للحصول على الدعم. وينصح بإجراء المزيد من التعديلات على تقديم الدعم للمدن المتوسطة الحجم في إطار البرامج الأوروبية المتاحة وأموال الميزانية المحلية وفقاً للأسباب التي تجعل المدن متوسطة الحجم في خطر التدهور وتقديم الاختيارات التي من شأنها ان تزيد تدريجياً من فرص المدن متوسطة حجم التي تفقد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية من التنافس على الأموال مع مدن أخرى.

في التدقيق، تم تطبيق النهج الجديد المتمثل في اجراء البحوث من قبل فريق التدقيق من أجل تحديد أمثله للممارسات الجيدة المطبقة في الدول الأخرى وعرضها في وثائق باللغة الإنجليزية، مما أسفر عن نتائج إيجابية. وقد قدم المكتب الأعلى للتدقيق في بولندا أمثله على الممارسات الجيدة في دول أخرى للنظر في الجهات الخاضعة للتدقيق فيما يتعلق بما يلي:

- توسيع نطاق وضع نهج متكامل علي الصعيد المحلي من خلال الادراج الطوعي للأنشطة التي تم تنفيذها من قبل وحدات الحكم المحلي، بما في ذلك الأنشطة المنفذة في إطار البرامج التشغيلية الإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التدابير المتخذة لزيادة الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة لخطة 2030.

الخلاصة

أكد تدقيق الجهاز الاعلى للرقابة أن الالتزام لا يزال سارياً من قبل الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لخطة 2030، والذي تم تقديمه في الإعلان الوزاري لعام 2017¹⁰، حيث أشارت الدول إلى ما يلي:

- يجب تعجيل التنفيذ، وفي هذا السياق هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمه لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 على جميع المستويات.
- هناك حاجة إلى التزام أكبر بالشراكة والتعاون.
- أن دور المراجعات الوطنية في خطة 2030 مهم جداً، بما في ذلك القيادة العليا، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وكذلك الحاجة إلى إشراك السلطات المحلية.
- ينبغي تنمية القدرة الوطنية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030.

10 الإعلان الوزاري رقم (E/2017/L.29-E/HLPF/2017/L.2) الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017 المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمتاح على الموقع:

<https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2017/07/ministerial-declaration-of-the-hlpf-2017-N1721626.pdf>